

تسلل الأتراك ودخولهم إلى بلاط الخلافة العباسية (200-247هـ/815-861م)

م. م. صفاء حميد محسن

مديرة تربية بابل - ووزارة التربية

الكلمات المفتاحية: تسلل، الأتراك، الخلافة العباسية

الملخص:

بدأت عملية تسلل الأتراك إلى بلاط الخلافة العباسية تدريجيًا منذ القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، ولم تكن حدثًا مفاجئًا بقدر ما كانت نتيجة تحولات عسكرية وسياسية عميقة داخل الدولة العباسية. فقد واجه الخلفاء العباسيون، خصوصًا في عهد المعتصم بالله، تحديات متزايدة تمثلت في ضعف الولاء لدى الجند العرب والفرس، وكثرة الصراعات الداخلية، مما دفعهم إلى البحث عن قوة عسكرية جديدة أكثر انضباطًا وارتباطًا بشخص الخليفة. في هذا السياق، تم استقدام العناصر التركية من مناطق آسيا الوسطى، حيث عُرفوا بمهاراتهم القتالية العالية، وخاصة في الفروسية والرمي. جرى إدخالهم في البداية ضمن نظام المماليك العسكري، إذ كانوا يُجلبون صغارًا ويُربون تربية عسكرية خاصة داخل البلاط، مما عزز ولاءهم المباشر للخليفة. وقد بلغ هذا التوجه ذروته عندما أسس المعتصم مدينة سامراء لتكون مقرًا جديدًا للجند الأتراك، بعيدًا عن توترات بغداد وسكانها.

مع مرور الوقت، تحوّل الدور التركي من مجرد قوة عسكرية إلى عنصر فاعل في الحياة السياسية. فقد أصبح قادة الجند الأتراك يمتلكون نفوذًا واسعًا داخل البلاط، وبدأوا يتدخلون في تعيين الخلفاء وعزلهم، كما حدث في فترات لاحقة من العصر العباسي. أدى ذلك إلى ما يُعرف في الدراسات التاريخية بمرحلة "سيطرة الجند"، حيث تراجعت سلطة الخليفة الفعلية لصالح القادة العسكريين.

يمكن القول إن دخول الأتراك إلى بلاط الخلافة العباسية كان استجابة عملية لأزمة عسكرية، لكنه أسهم لاحقًا في إعادة تشكيل بنية السلطة داخل الدولة، ومهد لظهور نمط جديد من الحكم قائم على النفوذ العسكري، وهو ما انعكس بوضوح على مسار التاريخ السياسي للخلافة في القرون اللاحقة.

المقدمة:

شهدت الدولة العباسية خلال مراحل تطورها المختلفة تحولات عميقة في بنيتها السياسية والعسكرية والاجتماعية، كان من أبرزها بروز العنصر التركي داخل مؤسسات الحكم، ولا سيما في البلاط العباسي. ولم يكن هذا الحضور وليد لحظة مفاجئة، بل جاء نتيجة تفاعلات معقدة فرضتها طبيعة الدولة واتساع رقعتها الجغرافية، إضافة إلى التحديات الأمنية التي واجهتها الخلافة.

فمع اتساع الدولة العباسية وتعدد الشعوب الداخلة تحت لوائها، برزت الحاجة إلى عناصر عسكرية ذات كفاءة عالية وولاء مباشر للخليفة، بعيداً عن الانتماءات القبلية والصراعات الداخلية. وفي هذا السياق، بدأ الخلفاء، خاصة منذ عهد المعتصم، في استقدام الأتراك وتجنيدهم ضمن الجيش، لما عُرف عنهم من قوة وبأس ومهارة قتالية. غير أن هذا الاستقدام لم يظل محصوراً في الجانب العسكري، بل سرعان ما تطور إلى نفوذ سياسي متزايد داخل البلاط.

ومع مرور الزمن، تحولت هذه الفئة من مجرد جنود إلى قوة مؤثرة في صناعة القرار، بل وأحياناً متحكمة في تعيين الخلفاء وعزلهم. وهكذا، دخل الأتراك إلى قلب السلطة العباسية، ليس فقط كأداة عسكرية، بل كعنصر فاعل أعاد تشكيل موازين القوى داخل الدولة، مما أدى إلى مرحلة جديدة في تاريخ الخلافة اتسمت بتراجع سلطة الخليفة مقابل صعود القوى العسكرية.

إن دراسة هذه الظاهرة لا تكشف فقط عن جانب من التاريخ السياسي العباسي، بل تسلط الضوء على ديناميات السلطة، والعلاقة بين القوة العسكرية والشرعية السياسية، وتأثير العناصر الأجنبية في بنية الحكم الإسلامي.

ومع مرور الوقت، لم يقتصر دور الترك على الجيش، بل امتد إلى الإدارة والسياسة، حيث بدأ بعض القادة الأتراك يشغلون مناصب حساسة ويشاركون في اتخاذ القرارات المهمة. أسهم هذا التسلسل في تعزيز مركزية السلطة العسكرية على حساب نفوذ الخلفاء، ما أدى إلى تغييرات كبيرة في توازن القوى داخل الدولة. كما شكلت بداية دخول الأتراك نقطة تحول في مسار العلاقات بين الخلفاء والقادة العسكريين، ومهدت الطريق لظهور تدخلات أكثر تأثيراً في المستقبل. وبذلك، أصبح حضور الترك في بلاط الخلافة ظاهرة محورية لفهم طبيعة الصراعات الداخلية والانقسامات التي واجهتها الدولة العباسية فيما بعد. إن دراسة هذه المرحلة تساعد على تحليل أسباب تراجع نفوذ الخلفاء وتعاضل قوة العناصر الأجنبية داخل الدولة، وفهم انعكاساتها على

وحدة الدولة واستقرارها السياسي والعسكري

أهمية البحث:

تُعدّ ظاهرة دخول الأتراك إلى بلاط الخلافة العباسية من أبرز التحولات التي شهدتها التاريخ الإسلامي في العصر العباسي، لما كان لها من تأثير عميق في بنية الدولة السياسية والعسكرية. فقد واجهت الخلافة في تلك المرحلة تحديات داخلية وخارجية دفعت الخلفاء إلى البحث عن عناصر جديدة تعزز قوتهم وتحفظ استقرار حكمهم. وفي ظل هذه الظروف، برز العنصر التركي بوصفه قوة عسكرية متميزة، تمتاز بالانضباط والكفاءة القتالية، مما جعله محط اهتمام الخلفاء. ومع تزايد الاعتماد عليهم، بدأ الأتراك يشقون طريقهم تدريجياً إلى مراكز النفوذ داخل الدولة، حتى أصبح لهم حضور واضح في الجيش والإدارة. ولم يكن هذا الحضور مجرد مشاركة عادية، بل تحول مع مرور الزمن إلى نفوذ فعلي أسهم في إعادة تشكيل موازين القوى داخل الخلافة. وقد ارتبط هذا التسلسل بسلسلة من التحولات التي مست طبيعة الحكم، وأثرت في العلاقة بين الخليفة والقوى العسكرية. ومن هنا، فإن دراسة بدايات هذا النفوذ تكشف عن جذور التغيرات التي طرأت على الدولة العباسية، وتوضح كيف تحولت من قوة مركزية قوية إلى كيان يعاني من صراعات داخلية وتنافس على السلطة.

تكمّن أهمية هذا البحث في عدة جوانب، من أبرزها:

1. فهم التحولات السياسية: يساعد في تفسير انتقال مركز القوة من الخليفة إلى القادة العسكريين، وخاصة الأتراك.
2. تحليل بنية الدولة العباسية: يوضح كيف أثرت التغيرات العسكرية على النظام الإداري والسياسي.
3. إبراز دور العنصر التركي: يسلط الضوء على دور الأتراك في تشكيل مسار الخلافة، سواء إيجاباً أو سلباً.
4. الربط بين الماضي والحاضر: يقدم نموذجاً تاريخياً يمكن من خلاله فهم تأثير الجيوش والقوى العسكرية على السلطة السياسية.
5. إثراء الدراسات التاريخية: يضيف بعداً تحليلياً لدراسة العلاقات بين الشعوب داخل الدولة الإسلامية.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس التالي:

كيف تمكن الأتراك من التسلسل إلى بلاط الخلافة العباسية والتحول من عناصر عسكرية إلى قوة سياسية مهيمنة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

1- ما هي عوامل التسلسل التركي؟

2- ما هي نتائج النفوذ التركي؟

3- ما هو اثر النفوذ التركي على خلفاء بني العباس؟

4- ما هو اثر ازدياد النفوذ التركي على وضع الخلافة؟

أهداف البحث:

1- تحديد عوامل التسلل التركي

2- التعرف على نتائج النفوذ التركي

3- تحديد نفوذ الترك على خلفاء بني العباس وأثره في قيام الإمارات المستقلة

4- التعرف على ازدياد نفوذ التركي وأثره على وضع الخلافة

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج العلمية، من أهمها:

1. المنهج التاريخي: من خلال تتبع الأحداث وتحليلها زمنياً لفهم تطور دور الأتراك في الدولة العباسية .

2. المنهج التحليلي: لتحليل الأسباب والنتائج المرتبطة بصعود النفوذ التركي داخل البلاط .

3. المنهج الوصفي: لوصف طبيعة العلاقة بين الخلفاء العباسيين والقادة الأتراك .

4. المنهج المقارن (عند الحاجة): لمقارنة دور الأتراك بغيرهم من العناصر مثل الفرس في فترات سابقة.

هيكلية البحث:

المبحث الأول بدايات تسلل النفوذ التركي

المطلب الأول عوامل التسلل التركي

المطلب الثاني نتائج النفوذ التركي

المبحث الثاني النفوذ التركي واثره في الخلافة العباسية

المطلب الأول نفوذ الترك على خلفاء بني العباس وأثره في قيام الإمارات المستقلة

المطلب الثاني ازدياد نفوذ التركي وأثره على وضع الخلافة

المبحث الأول: بدايات تسلل النفوذ التركي

ترجع أصول الأتراك إلى مناطق ما وراء النهر، وخاصة نهر سيحون، والتي تعرف اليوم

باسم آسيا الوسطى الإسلامية (عبد المقصود، 1983، ص72) شهدت الدولة العباسية في

مراحلها المبكرة تحولات كبيرة في هيكل السلطة العسكرية والسياسية، حيث بدأ ظهور العنصر

التركي في الجيش والإدارة بشكل متزايد. وقد أسهم هذا التسلسل في تعزيز نفوذ الترك تدريجياً داخل بلاط الخلافة، ما مهد الطريق لتدخلهم في شؤون الحكم والسيطرة على القرار السياسي. وتعد هذه البداية نقطة تحول محورية أثرت على توازن القوى داخل الدولة العباسية. وسندرس في هذا المبحث المطالبين الاتيين:

المطلب الأول عوامل التسلسل التركي

المطلب الثاني نتائج النفوذ التركي

المطلب الأول: عوامل التسلسل التركي

استخدم الخلفاء العباسيون الأوائل الأتراك في بعض مرافق الدولة، وتشير بعض الروايات التاريخية إلى وجودهم في دار الخلافة منذ عهد الخليفة الثاني أبي جعفر المنصور : (136-158هـ) / (754-775م) ، حيث ذُكر أن بعض قادته ومواليه تلقبوا بألقاب تركية ومن أبرزهم حماد التركي ومبارك التركي (الهمداني، 1885، ص282) .

ومن الخلفاء الذين أولوا الأتراك اهتماماً خاصاً 218هـ / 833م وزادوا من استخدامهم في الجيش والإدارة الخليفة الثامن المعتصم بن هارون الرشيد، (218-227هـ) / (833-842م) فقد كثر من شرائهم من مناطق سمرقند وغيرها في بلاد ما وراء النهر، حتى بلغ عددهم نحو ثلاثة آلاف جندي تركي (أحمد، 2001، ص72).

أسفر هذا التوسع في الاعتماد على الأتراك عن سيطرتهم على مؤسسات الدولة المختلفة، فلم تقتصر سيطرتهم على الجيش فقط، بل امتدت إلى دار الخلافة نفسها، حيث أصبح لهم نفوذ واسع في مراكز السلطة ويشير ابن عبد ربه إلى أن الحجابة كانوا من نصيب إيتاخ ووصيف ما ساهم في تعزيز قبضتهم على الخلافة ومؤسساتها كافة (ابن عبد ربه ، 1960، ص134).

وفي عهد الواثق ازداد نفوذ الأتراك، ومن أبرز مظاهر ذلك أنه لم يعين ولياً للعهد، مما منح الأتراك فرصة التدخل في اختيار الخليفة المقبل (الدوري، 1945، ص40) وقد وقع اختيارهم على المتوكل بالله وتعدّ هذه التولية نجاحاً كبيراً للقادة الأتراك، وأثرت بشكل واضح على اختيار الخلفاء اللاحقين (محمود، 1977، ص238)

كان المتوكل يمقت نفوذ الأتراك وسيطرتهم على مقدرات الدولة والخلافة، إذ جاء هذا النفوذ على حساب العرب وعندما شعر القادة الأتراك بخطر المتوكل، بدأوا بتأليبهم ضده وضد ابنه الخليفة المنتصر، متفقين معه على قتله، وذلك بعد أن فضل المتوكل ابنه المعتز على المنتصر وقد تم قتل الخليفة المتوكل (232-247هـ) / (847-861م) سنة (861م / 247هـ) بمؤامرة دبرها الأتراك مع المنتصر، وهو ما يُعد أول مؤامرة تُرتب على خليفة عباسي وبعد ذلك اتفق القادة

الأتراك على اختيار المنتصر خليفة، إلا أن الأخير وجد نفسه تحت نفوذ هؤلاء القادة، حتى اضطروهم إلى خلع أخويه المعتز والمؤيد من ولاية العهد وقد شعر المنتصر بوطأة الأتراك واستبدادهم، وأخذ يفكر في وضع حد لتدخلهم في شؤون الدولة، وكان يردد باستمرار قوله: "هؤلاء قتلة الخلفاء (السيوطي، 1988، ص 357).

إلا أن الأتراك استطاعوا استغلال أول فرصة متاحة لدس السم له، فتوفي سنة 248هـ لتكون مدة خلافته لم تتجاوز ستة أشهر (المسعودي، د ت، ص 115) وتتجسد عوامل التسلسل التركي فيما يلي: (السيوطي، 1988، ص 357).

1. رغبة الخليفة في الاستقلالية: أراد المعتصم بالله التخلص من هيمنة الفرس (الذين اعتمد عليهم المأمون) والعرب (الذين كانوا يميلون إلى الصراعات القبلية).
2. الكفاءة العسكرية: تميز الترك بكونهم محاربين أشداء ذوي خبرة قتالية عالية، وقد أثبتوا ذلك في معارك هامة مثل فتح عمورية.
3. الولاء المباشر: اعتقد الخلفاء أن اعتمادهم على عناصر أجنبية لا تملك قاعدة شعبية داخل الدولة سيجعل ولاءهم مطلقاً لبيت الخلافة العباسي.
4. تطور النظام العسكري: تحول الجيش تدريجياً ليكون معظم جنوده من الترك، مما منحهم نفوذاً طبيعياً داخل مؤسسات الدولة (عبدالله، 2013، ص 74)

المطلب الثاني: نتائج النفوذ التركي

أدى تزايد النفوذ التركي في الخلافة العباسية، والذي بدأ بشكل ملحوظ في عهد الخليفة المعتصم بالله، إلى تحولات جذرية أضعفت السلطة المركزية للخلفاء وأدت في نهاية المطاف إلى تفكك الدولة. يمكن تلخيص أبرز نتائج هذا النفوذ في النقاط التالية:

1. الضعف السياسي وسلب سلطة الخلفاء
 - هيمنة القادة الأتراك: سيطر القادة الأتراك على مقاليد الحكم الفعلي، وأصبح الخلفاء مجرد واجهات سياسية مسلوقة الإرادة.
 - التحكم في عزل وتنصيب الخلفاء: تمكن الأتراك من تعيين الخلفاء وعزلهم، بل وقتلهم إذا تعارضت مصالحهم مع سياسات الخليفة.
 - الفوضى العسكرية: شهدت هذه الفترة، وخاصة ما بين (247 - 334هـ) (946-861 م، حالة من الفوضى العسكرية نتيجة لصراعات القادة الأتراك على السلطة والنفوذ.
2. التغيرات الإدارية والجغرافية

- انتقال العاصمة إلى سامراء: نقل الخليفة المعتصم عاصمة الخلافة من بغداد إلى سامراء، التي أصبحت مقراً للعصبة التركية ومركزاً لجيوشهم.
- إبعاد العناصر العربية والفارسية: عمل الخلفاء على إبعاد العرب والفرس عن المناصب الحساسة ومراكز السلطة وتقديم العنصر التركي بدلاً منهم .

3. التفكك والانفصال

- قيام الإمارات المستقلة: أدى ضعف المركز وسيطرة الأتراك إلى تشجيع الولايات البعيدة على الانفصال، فظهرت إمارات مستقلة ذاتياً في المشرق والمغرب.
- فقدان السيطرة على الأطراف: تضاعف نفوذ الخلافة في الولايات الطرفية، مما جعل ولاءها صورياً لا فعلياً .

4. الآثار الاقتصادية والاجتماعية

- تدهور الأحوال الاقتصادية: تسبب سوء إدارة القادة الأتراك وفساد مؤسسات الدولة في تدهور اقتصادي وانتشار الفقر بين الرعية.
- الاضطهاد الاجتماعي: عانى السكان من ظلم واضطهاد الجنود الأتراك، مما أدى إلى سخط عام ضد السيادة التركية. (الموردي، 1982، ص82).

وخلاصة القول نجد ان دخول النفوذ التركي إلى بلاط الخلافة العباسية أدى إلى مرحلة جديدة في تاريخ الدولة، حيث تحول الترك تدريجياً من قوة عسكرية إلى عنصر مؤثر في صنع القرار السياسي. ومع مرور الوقت، أسهم هذا التسلسل في تقليص نفوذ الخلفاء وإضعاف مركزية الدولة، مما فتح المجال للانفصال الجزئي للولايات وتزايد الحركات الانفصالية. وقد شكلت هذه البداية أساساً للصراعات السياسية والاجتماعية التي ميزت العصر العباسي الثاني، مؤكدةً على تأثير القوى العسكرية الأجنبية في رسم مسار السلطة داخل الدولة الإسلامية.

المبحث الثاني: النفوذ التركي و أثره في الخلافة العباسية

شهدت الخلافة العباسية خلال المدة الممتدة بين (232-334هـ) في إطار ما يُعرف بالعصر العباسي الثاني مرحلة اتسمت بلامح واضحة من الضعف والتفكك السياسي. وقد ارتبط هذا التراجع بصعود خلفاء اتصفوا بضعف الشخصية ومحدودية القدرة على إدارة شؤون الحكم، الأمر الذي جعلهم خاضعين لنفوذ قوى أخرى داخل الدولة. وفي سياق هذه التحولات، اتجهت السلطة إلى تهميش العناصر العربية وغيرها من القوى التقليدية، مقابل

تصاعد مكانة العنصر التركي الذي أصبح يشغل مواقع متقدمة في المؤسسة العسكرية ومفاصل السلطة. وفي ظل هذا الضعف المركزي، فقدت الخلافة قدرتها على إحكام السيطرة على الأقاليم البعيدة، خاصة في الأطراف، مما أتاح الفرصة لظهور كيانات سياسية مستقلة نسبيًا. وقد تمثلت هذه الكيانات في إمارات نشأت في المشرق وأخرى في بلاد المغرب، حيث تولت إدارة شؤونها بشكل شبه مستقل، مع احتفاظها في بعض الحالات بولاء شكلي للخلافة دون التزام فعلي بسلطتها (عبد الجبار، 2023، ص 311)

وتباينت طبيعة هذه الكيانات، إذ كان بعضها داعيًا للخلافة وساهم في استمرارها بصورة غير مباشرة، في حين اتخذ البعض الآخر طابعًا انفصاليًا واضحًا، مما أسهم في تعميق حالة التشرذم السياسي، وأضعف من تماسك الدولة العباسية، ومهد تدريجيًا لانحسار نفوذها وتراجع دورها في العالم الإسلامي. (عبد الجبار، 2023، ص 311)

وسندرس في هذا المبحث المطالبين الاتيين:

المطلب الأول نفوذ الترك على خلفاء بني العباس وأثره في قيام الإمارات المستقلة

المطلب الثاني ازدياد نفوذ التركي وأثره على وضع الخلافة

المطلب الأول: نفوذ الترك على خلفاء بني العباس وأثره في قيام الإمارات المستقلة

أولاً: أحوال خلفاء بني العباس في ظل النفوذ التركي

أطلق المؤرخون على الفترة الممتدة بين (946-846)م/ (232-334هـ) من العصر العباسي الثاني اسم "عصر النفوذ التركي" نظرًا لازدياد تدخل الأتراك وقادتهم ورؤساء جندهم في شؤون الخلافة، حتى صار لهم الدور البارز في رسم سياسات الدولة وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية. وقد تولى خلال هذه الفترة اثنا عشر خليفة، أولهم جعفر بن المعتصم المعروف بـ المتوكل، الذي حكم من (846-861م) / (232-247هـ)، وآخرهم المستكفي بن المكتفي في الفترة من (945-946م) / (333-334هـ)، والذي أطيح به على يد البويهيين. (خليفة، دت، ص 153)

وقد كان أول خليفة عباسي لجأ إلى ممالك الترك لجلب الغلمان والجند هو الخليفة المعتصم (218-227هـ)، ليبدأ بذلك ظهور العنصر التركي في الجيش العباسي (الطبري، 1966، ص 192) وقد كثّر المعتصم من شراء هؤلاء المقاتلين من مواليه في مناطق سمرقند وفرغانة وما جاورها، بعد أن يتم إعدادهم وتربيتهم تربية إسلامية متكاملة (عاشور، 1986، ص 137) وقد جمع منهم نحو أربعة آلاف جندي، وميزهم باللباس الفاخر من الديباج والمناطق المذهبة، ليظهروا متميزين عن بقية الجنود، وسماهم بالفراغنة نسبة إلى إقليم فرغانة، وكرمهم بالعطايا والهبات والمكافآت السخية وجاء اعتماد المعتصم على الأتراك نتيجة عدة عوامل، منها رغبته في

استنظم القوة على الفرس بعد أن أبدوا موقفًا معاديًا له من خلال دعم البيعة لابن أخيه عباس بن المأمون ضد الخليفة (فاروق، 1970، ص 268) وربما تأثر بأمة التركية الماردة، فأراد أن يعتمد على مقاتلين مواليين له بالكامل، بعد أن ضعف ولاؤه لفرق الجيش العربية والخراسانية وظهور بعض التمردات على الخلفاء (الخصري، 2003، ص 460) وكانت ثورات الفرس متكررة، وأمانهم في استعادة مجدهم القومي مستمرة، إلى جانب تمسكهم بالشعبوية والانفتاح على الزندقة (ضيف، 1973، ص 10) مما دفع الخليفة إلى الاستغناء عن بعض المقاتلين العرب لتفادي الصراع القبلي بين الفرق المختلفة، مثل اليمانيين والمضريين وغيرها من القبائل، عبر إسقاطهم من الدواوين ومنع منحهم العطاءات

وهكذا أصبح الأتراك أنصار الدولة وأعلام دعوته (علي، 1983، ص 172) وقد قلّد الخليفة المعتصم بعضهم مناصب جليلة خارج الحضرة، بحيث ينيبون عنه من يقوم بتنفيذ أعمالهم، ويحملون إليه الأموال ويدعون له وللخليفة من منابريهم مع ذلك، لم يهمل خلفاء هذه الفترة قبائل العرب كلية، بل استعانوا بهم في أوقات الضرورة، ليكونوا ملجأً في حال قصور الموالي عن نصرة الدولة أو ميلهم إلى احتكار السلطة دون مشاركة العرب وقد مثل هذا التوازن بين الاعتماد على الأتراك واستمرار الاحتفاظ بالدعم العربي محاولة من الخلفاء لتثبيت حكمهم وسط تحولات القوة المتنامية داخل الدولة.

يرجع سبب اعتماد خلفاء الفترة الممتدة بين (846-946م) // (232-334هـ) على العناصر التركية وجعلهم القوة الضاربة للدولة إلى الصفات العسكرية الفريدة التي امتاز بها المقاتل التركي. فقد كان التركي صبوراً تحت الرماح، بارعاً في الرمي، مقبلاً على القتال ومدبراً، وماهراً في أساليب الغزو والحرب. ويرجع ذلك إلى حياته في الرعي والصيد بين الهضاب والجبال العالية، حيث ترعرع بعيداً عن المدن والحضارة، فكان بدويًا لا يعرف الصناعة ولا الفنون ولا الآداب (علي، 1983، ص 172)

وقد صور الجاحظ هؤلاء الأتراك تصويراً دقيقاً في رسائله، قائلاً: "الترك أصحاب عمدٍ وخيام، وسكان فياف وصحار، وأرباب مواش، هم أعراب العجم، بدواً جفاة، لم تشغلهم الصناعات والتجارات والبنيان، لم يكن همهم غير الغزو والغارة، والصيد، وركوب الخيل، ومقارعة الأبطال، وطلب الغنائم، وتدويخ البلدان، همهم إلى ذلك مصروفة ومقصودة عليها وموصوفة بها، أحكموا هذا الأمر وأتوا إلى آخره" (الكناني، 1964، ص 71)

وقد جعلت هذه الصفات الفريدة الخليفة المعتصم بالله يحرص على شرائهم وتكوينهم نواة لجيشه، حتى بلغ عددهم نحو ثمانية آلاف مملوك، وقيل أشهر المصادر: ثمانية عشر ألفاً ومع

ازدياد أعدادهم، ضاقت بهم مدينة بغداد، وأصبح السكان يعانون من مرور خيولهم في الأسواق والطرق وإيذاء الناس ولذلك استجاب المعتصم لطلب أهل بغداد، وبنى لهم مدينة سامراء سنة 836-837م/221هـ لتكون مقرًا له ولجيشه ولقاداته الأتراك. ويبدو أن هذه الخطوة كانت أيضًا لتجنب أي تصادم محتمل بين الأتراك وجنود الأبناء والخراسانية المعارضين لوجودهم. وبذلك أنهى الخليفة المعتصم النفوذ السياسي الفارسي الذي كان سائدًا في بغداد، وحل محله نفوذ الترك (ابن تغري، 1963، ص233)

ثانيا: العوامل التي شجعت ولايات الأطراف على الانفصال

ورث خلفاء بني العباس دولة واسعة امتدت من الصين شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا، وتمكن الخلفاء الأوائل من الحفاظ على وحدة هذه الدولة بفضل قيادتهم الحكيمة والشجاعة. إلا أن خلفاء العصر العباسي الثاني اتسموا بالضعف والانشغال باللهو والملذات، وسلموا مقاليد الحكم للعناصر غير العربية، وخاصة القادة الترك الذين سيطروا على شؤون الخلافة بين (846-946م)/(232-334هـ)

أدى هذا الوضع إلى تولي الخلفاء بعض الولايات للقادة الترك دون محاسبتهم أو مراقبتهم، مما شجع بعض الولاة على الاستقلال في إدارة ولاياتهم، مستغلين بعد المسافة وصعوبة المواصلات التي أعاقت تدخل الجيش المركزي في مواجهة أي تمرد وقد تمكن الترك من بسط نفوذهم في جميع أنحاء الدولة، بما في ذلك الاستيلاء على أموال الخلافة في الولايات عبر الخراج أو مصادرة أموال الناس ظهرت على إثر ذلك إمارات في المشرق والمغرب تعلن ولاءها الظاهر للخلافة دون التزام فعلي، مثل الإمارة الطاهرية التي استولى عليها الصفاريون (861-1003م) / (247-393هـ) ، والإمارة السامانية (819-999م) / (204-389هـ) (الذهبي، 1986، ص12) واستقلال أذربيجان وبنو الأغلب في أفريقية كما أسس أحمد بن طولون الإمارة الطولونية في مصر ، وتلتها الدولة الأخشيدية وبسبب ضعف الخلفاء، لجأوا إلى سياسة الإقطاع مع هؤلاء الولاة، مقسمين لهم الولايات مقابل التزامات مالية وهدايا بلغت أحيانًا مائتي ألف دينار إلى جانب التحف ولضمان شرعية ولايتهم، حرص الولاة على ذكر أسماء الخلفاء في الخطب وضررها على دنائيرهم رغم الانفصال الفعلي، ساهمت بعض هذه الولايات في الدفاع عن الدولة وتوسيع نفوذ الإسلام إلى أطراف لم يكن للخلافة القدرة على الوصول إليها، كما تصدت لبعض الهجمات التي استهدفت حدود الدولة العباسية، مما جعل الانفصال جزئيًا غير مضر بالضرورة بوجود الدولة المركزي (ابن الاثير، دت، ص436)

المطلب الثاني

ازدياد نفوذ التركي وأثره على وضع الخلافة

انتقلت عاصمة الخلافة العباسية إلى سامراء، حيث استمرت زهاء نصف قرن مركزاً لإدارة الدولة، وغدت في الوقت نفسه قاعدة رئيسية لظهور نفوذ العنصر التركي الجديد. ومنذ عهد المعتصم بالله، بدأت شخصيات تركية بارزة تبرز في المشهد السياسي، وأسهمت بدور مؤثر في إدارة شؤون الدولة، ومن أبرزهم الأفشين، وأشناس، وإيتاخ، إلى جانب وصيف وسيما الدمشقي. وقد كان لهؤلاء دور بارز في دعم الدولة، سواء من خلال قمع الحركات المعارضة أو المشاركة في الحملات العسكرية خارج حدودها.

وخلال فترة حكم الواثق بالله (232 - 227هـ / 842 - 847م)، تمكن الأتراك من ترسيخ أقدامهم داخل بنية الحكم، حيث حصل قادتهم على نفوذ واسع. وقد بلغ هذا النفوذ حدّاً أن الخليفة منح أشناس لقب سلطان، معترفاً له بصلاحيات تتجاوز الإطار العسكري، ليكون بذلك أول خليفة يمنح هذا اللقب. (السيوطي، د ت ، ص 263) كما أوكل إليه إدارة مناطق الجزيرة وبلاد الشام ومصر، في حين أسند إلى إيتاخ ولاية خراسان والسند وكور دجلة (اليعقوبي، د ت ، ص 441) وقد أسهم هذا الاتساع في الصلاحيات في تعزيز هيمنة الأتراك على مركز الخلافة، إذ بسطوا سيطرتهم على مؤسساتها وأقاليمها، وأصبحوا يحيطون بالخليفة ويراقبون تحركاته، بل ويشاركون في النقاشات السياسية. ونظراً لانشغالهم بإدارة النفوذ من المركز، لم يتوجهوا فعلياً إلى الولايات التي أسندت إليهم، بل عيّنوا وكلاء ينوبون عنهم. وقد شكّل هذا الأسلوب الإداري مدخلاً لضعف الرقابة المركزية، حيث استغل هؤلاء الوكلاء الظروف واستقلوا بإدارتهم تدريجياً، مستفيدين من تراجع سلطة الخليفة واعتماده على القادة الأتراك دون متابعة مباشرة لشؤون الأقاليم. (اليعقوبي، د ت ، ص 441)

ولم يقتصر نفوذ الأتراك على ذلك، بل تجاوزوه إلى التدخل في تعيين الخلفاء أنفسهم، فأصبحوا القوة الحاسمة في تقرير من يتولى منصب الخلافة، وغدوا بمثابة أصحاب القرار الفعلي، إذ لم يعد تولي الخليفة ممكناً دون موافقتهم. وبهذا أحكموا سيطرتهم على مفاصل الدولة، ووجهوا سياستها بما يتوافق مع مصالحهم. وقد حاول عدد من الخلفاء التخلص من هذه الهيمنة، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل، بل انتهى الأمر ببعضهم إلى القتل، مثل المتوكل على الله، والمنتصر بالله، والمستعين بالله، والمعز بالله، والمهتدي بالله. وقد استمر الصراع بين الخلفاء والعنصر التركي طوال العصر العباسي الثاني (232 - 334هـ / 847 - 946م)، بينما جاء العصر العباسي الثالث (334 - 447هـ / 946 - 1055م) كرد فعل على هذا النفوذ، حيث برزت قوة جديدة تمثلت في الدولة البويهية التي انطلقت من خلفية فارسية شيعية زيدية، وتمكنت من السيطرة على

العراق ودخول بغداد، حاملة توجهاً معارضاً للخلافة العباسية السنية. واستمر نفوذهم حتى تراجع أمام صعود الدولة السلجوقية، التي دخلت بغداد وأنهت الحكم البويهي، لتفرض بدورها سيطرتها خلال جزء كبير من العصر العباسي الرابع (447 - 656هـ / 1055 - 1258م). (طقوش، 2025، ص20)

وفي ختام البحث ويتضح من خلال دراسة النفوذ التركي في الخلافة العباسية أنه كان عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل بنية السلطة داخل الدولة، حيث تحول الأتراك من مجرد قوة عسكرية إلى عنصر مؤثر في توجيه القرار السياسي. وقد أدى هذا التحول إلى إضعاف سلطة الخلفاء وتقليص دورهم الفعلي، في مقابل تعاظم نفوذ القادة العسكريين الذين أصبحوا يتحكمون في شؤون الحكم. كما أسهم هذا النفوذ في زيادة الاضطرابات السياسية وتفاقم الصراعات الداخلية، الأمر الذي انعكس سلباً على استقرار الدولة ووحدتها. وفي الوقت نفسه، لا يمكن إغفال دور الأتراك في دعم الخلافة عسكرياً في بعض المراحل، إلا أن هيمنتهم المتزايدة كانت من أبرز أسباب تراجع هيبة الخلافة وانحسار نفوذها. وبذلك، يمثل النفوذ التركي مرحلة مفصلية في تاريخ الدولة العباسية، كشفت عن أثر اختلال التوازن بين السلطة السياسية والعسكرية في مصير الدول.

الخاتمة:

- تُظهر تجربة دخول الأتراك إلى بلاط الخلافة العباسية أن الحلول المرحلية التي اتخذت لمواجهة أزمات سياسية وعسكرية محددة يمكن أن تتحول مع مرور الوقت إلى عوامل بنيوية تعيد تشكيل النظام السياسي للدولة بأكمله.
- سعى الخلفاء العباسيون إلى تعزيز سلطتهم من خلال الاعتماد على قوة عسكرية جديدة تدين لهم بالولاء المباشر، إلا أن هذا الخيار أدى تدريجياً إلى تغير في موازين القوة داخل الدولة.
- مع تزايد نفوذ القادة الأتراك داخل الجيش والإدارة، لم يعد الخليفة يمثل مركز السلطة الفعلي، بل أصبح طرفاً ضمن شبكة معقدة من العلاقات والمصالح العسكرية والسياسية.
- تكشف هذه المرحلة عن طبيعة الدولة العباسية بوصفها كياناً ديناميكياً يتأثر بالعوامل الاجتماعية والعسكرية والثقافية المحيطة به، حيث أدى الانفتاح على عناصر جديدة إلى

تجديد بعض جوانب الدولة وفي الوقت نفسه إلى ظهور تحديات مرتبطة بالهوية السياسية وتماسك السلطة .

- أسهم النفوذ التركي في تعزيز القدرات العسكرية للدولة في بعض الفترات، غير أن غياب التوازن بين السلطة المدنية والعسكرية أدى في النهاية إلى إضعاف مركز الخلافة .
- لم يقتصر دور الأتراك على الجوانب العسكرية، بل امتد إلى التأثير في القرارات السياسية والإدارية داخل الدولة، مما أسهم في تهميش دور الخلفاء تدريجياً .
- أدى هذا النفوذ إلى جعل القادة الأتراك قوة مؤثرة في عملية اختيار الخلفاء والتدخل في شؤون الحكم، وهو ما انعكس سلباً على استقرار الدولة وفعاليتها الإدارية .
- ساهم وجودهم في زيادة نزعة الاستقلال لدى بعض الولايات البعيدة، حيث استغل الحكام المحليون ضعف المركز وضعوبة الاتصال للحصول على قدر من الحكم الذاتي مع الاكتفاء بالولاء الشكلي للخلافة .
- رغم ذلك، لعب الأتراك دوراً مهماً في مواجهة الثورات والحركات المتمردة، إلا أن هيمنتهم العسكرية أحياناً جاءت على حساب توازن القوى داخل الجيش بين العرب وغيرهم من الفئات .
- مهد هذا الوضع لظهور نمط جديد من الصراعات على السلطة داخل الدولة العباسية، وأسهم في تراجع هيبة الخلافة المركزية وظهور كيانات سياسية مستقلة في بعض الأقاليم .
- في المقابل، أتاح وجود الأتراك للدولة الاستفادة من ولائهم المباشر في بعض الفترات لمواجهة التحديات الخارجية، مما يعكس الطبيعة المزدوجة لتأثيرهم بين الدعم العسكري والسيطرة السياسية .
- في المجمل، شكل تسلل الأتراك إلى بلاط الخلافة العباسية مرحلة مفصلية في تاريخ الدولة، أسست لتحولات عميقة في بنية السلطة وأسهمت في إعادة تشكيل المشهد السياسي والعسكري في العصر العباسي .

أولاً: النتائج

1. أدى الاعتماد على العنصر التركي إلى تطوير المؤسسة العسكرية من حيث الكفاءة والانضباط، لكنه في المقابل أضعف البنية التقليدية للجيش .
2. تصاعد نفوذ القادة العسكريين الأتراك داخل البلاط، مما أدى إلى تدخلهم المباشر في شؤون الحكم، بما في ذلك تعيين الخلفاء وعزلهم .

3. تراجع الدور الفعلي للخليفة كسلطة مركزية، وتحوله تدريجيًا إلى رمز ديني أكثر منه حاكمًا سياسيًا.
4. نشوء حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة الصراعات بين القادة العسكريين، وهو ما انعكس سلبيًا على وحدة الدولة.
5. تمهيد الطريق لظهور أنماط حكم جديدة تعتمد على القوة العسكرية، كما في الدول التي قامت لاحقًا على أنقاض النفوذ العباسي.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة فهم العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية بوصفها علاقة توازن دقيق، لا ينبغي أن يختل لصالح أحد الطرفين.
 2. أهمية بناء مؤسسات حكم قائمة على الكفاءة والتعددية، بما يمنع احتكار القوة من قبل فئة واحدة.
 3. الاستفادة من التجارب التاريخية في تحليل أسباب صعود وسقوط الدول، خاصة فيما يتعلق بإدارة التنوع داخل المجتمع.
 4. التأكيد على أن الاستقرار السياسي لا يتحقق فقط بالقوة العسكرية، بل يتطلب أيضاً شرعية سياسية وإدارية متماسكة.
 5. تشجيع الدراسات المقارنة بين التجربة العباسية وغيرها من التجارب التاريخية لفهم أنماط التحول في بنية السلطة.
- بهذا، تمثل هذه المرحلة مثلاً غنياً لتحليل تحولات السلطة في التاريخ الإسلامي، وتقديم دروساً عميقة حول طبيعة الحكم وتحدياته عبر العصور.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر

- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، (ت: 630هـ / 1232م)، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1997م.
- ابن تغري بردي، يوسف بن عبد الله، (ت: 874هـ / 1469م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، مصر، 1963م.
- ابن الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، (ت: 255هـ / 869م)، رسائل الجاحظ السياسية: مناقب الترك، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1964م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، (ت: 808هـ / 1406م)، العقد الفريد، دار المعارف، القاهرة، 1960م.
- ابن الهمداني (ابن الفقيه)، أحمد بن محمد، (ت: القرن 4هـ)، مختصر كتاب البلدان، مطبعة بريل، ليدن، هولندا، 1885م.
- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، (ت: 328هـ / 940م)، العقد الفريد، دار المعارف، القاهرة، 1960م.

- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، (ت: 748هـ / 1348م)، تاريخ الإسلام والأمصار، تحقيق: قاسم علي سعد، دار البشائر، الرياض، 1986م.
- الطبري، محمد بن جرير، (ت: 310هـ / 923م)، تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، 1966م.
- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، (ت: 346هـ / 957م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب، (ت: 284هـ / 897م)، تاريخ اليعقوبي، دار الفكر العربي، بيروت، د.ت.
- ثانياً: المراجع (مرتبة هجائياً)
- أحمد شلبي، (1960م)، التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية (ج3)، مطبعة لجنة التأليف، مصر.
- الدوري، عبد العزيز، (1945م)، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، مطبعة النفيض الأهلية، بغداد.
- الخصري، محمد بك، (2003م)، الدولة العباسية، مؤسسة المختار، القاهرة.
- خليفة، حسن، (د.ت)، الدولة العباسية: قيامها وسقوطها، المكتبة المصرية، القاهرة.
- ضيف، شوقي، (1973م)، العصر العباسي الثاني، دار المعارف، مصر.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح وآخرون، (1986م)، دراسات في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، ذات السلاسل، الكويت.
- عبد الجبار، عمر فلاح، (2023م)، نفوذ الترك على خلفاء بني العباس وأثره في قيام الإمارات المستقلة، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، 1(86)، ص311.
- عبد المقصود، طه، (1983م)، موجز الفتوحات الإسلامية، دار النشر للجامعات، القاهرة.
- عبد الله، أسامة عبد الرحمن الأمين، (2013م)، سيطرة الترك على الخلافة العباسية ونتائجها 247-334هـ، جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- عمر، فوزي فاروق، (1970م)، العباسيون الأوائل، دار الإرشاد، بيروت.
- كرد علي، محمد، (1983م)، خطط الشام، مكتبة النوري، دمشق.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، (1982م)، نصيحة الملوك، تحقيق: خضر محمد خضر، مكتبة الفلاح، الكويت.
- محمود، حسن أحمد، (1977م)، العالم الإسلامي في العصر العباسي، دار الفكر العربي، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1988م)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (د.ت)، تاريخ الخلفاء، دار المعارف.
- طقوش، محمد سهيل، (2025م)، تاريخ السلاجقة في خراسان وإيران والعراق، دار المعارف.

The process of infiltration of the Turks and their entry into the court of (200–247/ 815–861) the Abbasid Caliphate

Assist Lect. Safaa Hamid Mohsen

Babylon Education Directorate

Ministry of Education



safaahmaed43@gmail.com

Keywords: infiltration, Turks , Abbasid Caliphate

Summary:

The process of infiltration of the Turks into the court of the Abbasid caliphate began gradually since the third Hijri/ninth century AD, and it was not so much a sudden event as it was the result of deep military and political transformations within the Abbasid state. The Abbasid caliphs, especially during the reign of Al-Mu'tasim Allah, faced increasing challenges represented by the weak loyalty of the Arab and Persian soldiers, and the many internal conflicts, which prompted them to look for a new military force more disciplined and linked to the Caliph's person. In this context, Turkish elements were brought from the regions of Central Asia, where they were known for their high combat skills, especially in equestrian and throwing. They were initially introduced into the Mamluk military system, bringing young people and raising a special military upbringing inside the court, which strengthened their direct loyalty to the Caliph. This trend culminated when Al-Mu'tasim founded the city of Samarra as a new headquarters for the Turkish soldiers, away from the tensions of Baghdad and its inhabitants. Over time, the Turkish role has shifted from just a military force to an active element in political life. The Turkish military commanders became very influential within the court, and began to interfere in the appointment and dismissal of Caliphs, as happened in later periods of the Abbasid era. This led to what is known in historical studies as the "Jund control" phase, in which the Caliph's actual authority declined in favor of military commanders. It can be said that the entry of the Turks into the court of the Abbasid Caliphate was a practical response to a military crisis, but later contributed to the restructuring of the power structure within the state, and paved the way for the emergence of a new style of government based on military influence, which was clearly reflected in the course of the political history of the caliphate in subsequent centuries.